مشروع التوصية الصادر عن اجتماع لجنة تحسين نوعية الحياة والمبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة

اجتمعت لجنة تحسين نوعية الحياة والمبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط يوم فاتح فبراير 2019 بمقر مجلس النواب المغربي بالرباط عاصمة المملكة المغربية.

وقد شكل موضوع : "الشباب في المنطقة الأورومتوسطية : إشكالية الالتزام المجتمعي وتجاذبات الفضاء الافتراضي " محور هذا الاجتماع.

وفي هذا الصدد، فإن اللجنة :

- إذ تعيد التأكيد على الراهنية الكبرى التي يكتسيها موضوع الالتزام المجتمعي للشباب في المنطقة الأورومتوسطية في إعادة الاعتبار للمشاركة السياسية والاجتماعية وفي رفع التحديات المشتركة التي تواجهها شعوب المنطقة في ما يرجع إلى مواصلة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، والاستقرار ومواجهة العنف والإرهاب وبناء السلم الاقليمي والدولي ؛
- إذ تذكر بأهمية التطور الهائل الذي تحققه البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأفضال هذا التطور على تداول المعلومات والمعارف، وعلى إعمال الشفافية في التدبير وإتاحة المعرفة للجميع ؛

- إذ تشدد على التمفصل العلائقي القائم بين بناء الوعي لدى الشباب والمحتويات التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات، وأثر ذلك على

الالتزام المجتمعي لهذه الشريحة الاجتماعية التي كانت دوما في قلب التاريخ وفي قلب التحولات المجتمعية التي عرفتها البشرية ؛

- وإذ تشدد أيضا على أن الأمر في مجموع هذه الحيثيات يتعلق برهان مستقبلي سيحدد، إلى حد كبير نمط العيش المشترك والمسؤولية المشتركة إزاء مستقبل المنطقة والعالم،

تؤكد على ما يلي :

1) تذكر بأن المهارات الرقمية تتجاوز اهميتها ما تفرضه متطلبات سوق العمل، اذ تقدم للناس فرصا أفضل للمشاركة في الحياة الاجتماعية وفي الالتزام المجتمعي، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وتسهل تداول المعلومات والتبادل الثقافي ومنح الناس الولوج إلى المعلومات المتعلقة بصنع القرار السياسي؛
2) تذكر أنه من الضروري أن تقوم المؤسسات التعليمية بتأهيل المتعلمين لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة الناجمة عن التطور التكنولوجي، الشيء الذي يمنحهم المهارات الكافية ليكونوا قادرين على التكيف مع تحديات العصر الرقمي، مثل محو الأمية الوظيفية ومحو الأمية الاعلامية.
3) تعيد التأكيد على الدور الحاسم الذي يلعبه الشباب في تعزيز المشاركة السياسية القائمة على قيم التنوع وحقوق الإنسان والديمقراطية والتفكير النقدي؛ تعتبر أنه ينبغي تقوية هذا الدور والاعتراف به على الصعيد الاجتماعي والسياسي من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ;
4) تؤكد الحاجة الملحة إلى وجود نظم ومناهج تعليمية خالية من أي محتوى يدعو إلى العنف أو التطرف أو التعصب. وعوض ذلك، ينبغي أن تعزز هذه البرامج والمناهج بقيم التنوع والإشراك وحقوق الإنسان والديمقراطية والتفكير النقدي;
5) تؤكد على أن التكنولوجيات الحديثة تغير العلاقة بين المعلمين والطلاب وأن النهج المبتكر يمكن أن يضع التقنيات الرقمية والاتصال في قلب التعليم الشامل والإنساني الذي يركز على المتمدرسين;
6) تسلط الضوء على أن التعليم الأساسي في مجال امن الفضاء الرقمي ومحو الأمية الاعلامية، ضروري منذ سن مبكرة، لمساعدة الأطفال على أن يصبحوا مواطنين فاعلين،و ان يتخذوا قرارات مستنيرة وأن يكونوا على بينة من المخاطر المرتبطة بالإنترنت، مثل الأخبار المزيفة،و التهديد والتحرش عبر الإنترنت؛

7) تدعو الحكومات والمؤسسات التنفيذية إلى إيجاد مزيد من الإطارات والآليات لتأطير الشباب اجتماعيا وثقافيا، وتوعيته بأهمية الالتزام وبالدور التاريخي الذي لعبه في تقدم البشرية وإحداث التحولات الإيجابية الفاصلة في حياة المجتمعات
8) تدعو إلى جعل منظومات التربية والتعليم رافعة للتكوين والتعلم والتأهيل، وأيضا وسيلة للتوعية والتثقيف والانفتاح وتلقين قيم المسؤولية والعيش المشترك والتسامح والاعتدال والمشاركة وترسيخ قيم الحرية و العدالة و الفرص المتساوية والمواطنة المنفتحة على الآخر ؛
9) تدعو المنظمات العمومية والخاصة لأشراك الشباب في تطوير، وتنفيذ ومراقبة استعمال الأدوات الالكترونية لأجل مشاركة شبابية في السياسة. و تؤكد انه لضمان الاعتراف بمشاركة الشباب واستدامة انخراطهم في السيرورات السياسية، يجب تكميل الأدوات الالكترونية بمناهج غير رقمية وان يتضمن ذلك مرحلة متابعة يفكر من خلالها صانعو القرار في كيفية اخذ مساهمات الشباب بعين الاعتبار.
10) تدعو إلى العمل على إعادة الاعتبار للعمل السياسي وإفساح المجال للشباب للانخراط في العمل الحزبي والسياسي و الاجتماعي وتعبئته وفق منطق نبل العمل السياسي والفكرة السياسية و الخدمة الاجتماعية و التطوعية، بعيدا عن الشوفينية والانطواء وكراهية الآخر وعن خطابات التطرف، مهما كان توجهه ومصدره ؛
11) تدعو هيئات المجتمع المدني، المنطقة الأورومتوسطية إلى تعبئة الشباب وشحنه بقيم المواطنة والمشاركة العمومية، والتأثير الإيجابي على القرارات العمومية، ورصد السلبيات في تدبير الشأن العام المحلي والجهوي والوطني.
12) تدعو الحكومات والمنظمات إلى زيادة فرص إشراك الشباب في عملية صنع القرار، ولا سيما بخصوص السياسات المتعلقة بالشباب والبرمجة. وتدعم إنشاء مجلس وطني للشباب كإطار يساهم الشباب من خلاله في تحليل السياسات العمومية ووضع الاستراتيجيات وصياغة التوصيات المتعلقة بالقضايا الرئيسية للشباب؛
13) تدعو المؤسسات المتحكمة في الفضاء الافتراضي إلى بث محتويات إيجابية تثقيفية مفيدة من حيث المعرفة والمعطيات من حيث النماذج التي تقدم للشباب، كما تدعوها لحظر بث خطابات الإرهاب والكراهية والعنصرية والانطواء والتطرف والعنف واتخاذ ما يلزم من إجراءات تقنية لمحاربة الشبكات

الإجرامية التي تنشط في الفضاء الافتراضي لاستقطاب الشباب اليافع وجعله ضحية شبكات الجريمة الإرهابية والجنسية والاتجار في البشر ؛

14) تؤكد انخراط أعضائها من خلال برلماناتهم الوطنية والبرلمان الأوروبي من أجل اعتماد تشريعات وطنية تحقق الأهداف الواردة أعلاه.

15) تعيد التأكيد على الدور الحاسم للمدرسة، وخاصة، العمومية منها، في القضاء على الأمية ، ومشاركة الأطفال (ذكورا و إناثا) في الأنشطة المدرسية و المناهج والمقررات الخارجة عن المناهج الدراسية وإعادة الاعتبار للقراءة، والكتب في بناء الثقافة والوعي الإيجابي لدى فئات الأطفال واليافعين و اليافعات والشباب، وفي التكوين والتفكير واعداد مثقفي المستقبل وصقل الوعي الفردي والجماعي.

16) تشجع المكتبات العمومية على المشاركة في الجهود المتضافرة لجعل المهارات الرقمية مألوفة لدى المواطنين، من خلال توفير خدمات مفتوحة للدعم الرقمي في بيئة اجتماعية ومساعدة؛

17) تؤكد على أهمية ضمان محو الأمية الرقمية ومشاركة النساء والفتيات في التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛ تشجع الحكومات والمؤسسات التنفيذية على إدماج تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المراحل المبكرة من المدرسة مع ملائمته للمرحلة العمرية ، و التركيز بشكل خاص على إلهام الفتيات لتنمية الاهتمام والموهبة في المجال الرقمي ، نظرًا لأن الفتيات يبتعدن عن التخصصات العلمية في وقت مبكر من مسارهن الدراسي, بسبب الصور النمطية, المحيطة بهذه الموضوعات, والمتعلقة بالنوع الاجتماعي, وعدم وجود نماذج تمثيلية للمرأة ؛

18) تشدد على أن اكتساب المهارات الرقمية يتطلب اتباع نهج مستديم للتعلم مرتكز على برامج التعليم النظامي والغير النظامي، مع استجابة السياسات والتدخلات الهادفة الملائمة لاحتياجات المتعلمين ومختلف الفئات العمرية؛

19) تركز على أهمية جعل الابتكار والاندماجية هما المبدئان الرائدان في مجال التعليم والتدريب في العصر الرقمي؛ ترى أن التكنولوجيات الرقمية لا ينبغي أن تعزز أوجه عدم المساواة القائمة، بل تستخدم بدلاً من ذلك من أجل سد الفجوة الرقمية؛

20) تذكر بأن المدارس بحاجة إلى دعم جميع المتمدرسين والاستجابة لمتطلباتهم الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بالفوارق الخاصة بالنوع الاجتماعي وذوي

الاحتياجات الخاصة والأقليات والمهاجرين، وأن هذا الدعم يمكن تيسيره من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة؛

21) تجدد التأكيد على أهمية التعليم كأولوية لجميع اللاجئين والمهاجرين، وخصوصا الأطفال منهم والشباب. ولذلك وجب التركيز على الربح الذي تجنيه المنطقة الأورو- متوسطية خصوصا من الناحية الاجتماعية، من خلال الاستقبال الملائم لأطفال اللاجئين والمهاجرين والشباب، مما يمكنهم من الولوج إلى التعليم، والاندماج في أنظمة التعليم والحصول على المنح الدراسية على قدم المساواة مع الشباب في مختلف البلدان.

22) تعتقد على أنه من الواجب على المؤسسات التعليمية عدم إهمال التكوين المتكامل لتلاميذها، ممكنة إياهم من تطوير رؤية نقدية وشاملة تمكنهم من إثبات أنفسهم كمواطنين فاعلين والإدراك بأن التفكير النقدي لا يمكن تقويته فقط بتدريس المهارات الرقمية بل هناك حاجة أيضا إلى تعليم شامل؛

23) تؤكد، على أنه من أجل تحقيق خبرات تعليمية ونتائج أفضل، يجب تكييف الأدوات الرقمية لتناسب احتياجات التلاميذ، وأن هذه هي الطريقة الأنسب لكي يصبحوا مواطنين فاعلين وليس مجرد مستهلكين سلبيين للتكنولوجيا؛

24) تشير إلى أن مؤسسات التعليم والتدريب في حاجة إلى مساعدة من الحكومات والمؤسسات التنفيذية، وكذلك من الجهات المعنية، والقطاع الصناعي، والسلطات المحلية والإقليمية، والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، لتحقيق الانتقال الصعب إلى بيئة تعلم أكثر رقمنة؛ و تذكر إلى أن تنمية الجهات يرتبط ارتباطا وثيقا بتأهيل مواطنيها؛

25) تشدد على ضرورة أن يكون المدرسون والمكونون في صميم التحول الرقمي وأن مهنتهم من بين المهن التي ستحتفظ بدورها المركزي داخل المجتمع في المستقبل، وبالتالي

توجب عليهم إعداد وتدريب أنفسهم بطريقة ملائمة؛ تلح على أن هذا التدريب يتطلب وقتا ولا ينبغي أن يأتي كمهمة تضاف إلى الأنشطة اليومية؛ وتوضح أن تدريس المهارات الرقمية يتطلب من المعلمين تحيين معارفهم ومهاراتهم بصفة مستمرة تفوق ما يتطلبه تعليم المهارات الأساسية الأخرى، مثل الحساب والقراءة والكتابة؛ تؤكد بالإضافة لذلك، أن المعلمين بحاجة إلى دعم مناسب ومستمر؛

26) تركز على أهمية الإنترنت المحايد والمفتوح، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحرية التعبير لكل مواطن وكذلك التعددية الإعلامية في نفس

الوقت. وتشدد على أنه من الأهمية بمكان أن تقوم الحكومات بتعزيز حرية التعبير والدفاع عنها بكل الوسائل، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية الحديثة، مما يسمح بتبادل الأفكار والنقاش، والتي تعد العناصر الأساسية لتدريب المواطنين الفاعلين وذوي الحس النقدي في انخراطهم المجتمعي؛ وتدعو وسائل الإعلام بشقيها الخاص والعام، إلى لعب دور إيجابي في السعي وراء التسامح والتنوع الثقافي، واحترام الحق في الاختلاف والسماح بالتعبير عن وجهات النظر المختلفة.

27) تؤكد على الأهمية البالغة لدور الإعلام والصحافة في الترويج لثقافة المشاركة والتسامح والمساواة بين الناس بغض النظر عن الجنس والعمر والمعتقد الديني والسياسي والاهتمام بالشأن العمومي والانخراط فيه والالتزام المجتمعي، وللعمق في التعاطي مع قضايا المجتمعات والتحديات المطروحة على مستوى المنطقة وعبر العالم.